الأمم المتحدة

A/64/319

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٦٣/١٩٠.

ولم تعترف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقرارين اللذين اتخذهما مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. وما زالت ترفض قبول المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولم تسمح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي عيّنه مجلس حقوق الإنسان، بدخول البلد. ولم تمكِّن هذه الحالة الأمين العام من الحصول على المعلومات اللازمة لموافاة الجمعية العامة بتقرير كامل عن الموضوع قيد النظر.

* A/64/150.

** قدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر لتقديمه كي يتضمن آخر المستجدات.

280909 280909 09-49155 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ويلاحظ الأمين العام مع القلق تواتر التقارير التي تفيد أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت خطيرة، وأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتخذ خطوات ذات بال للاهتمام بالتقارير المتتابعة عن الانتهاكات المنتظمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، ولتوفير ضمانات لحقوق الإنسان. ويسلّط الضوء على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت تواجه مشاكل إنسانية معقّدة تعوق إعمال حقوق الإنسان. ويساور الأمين العام قلق عميق إزاء الانخفاض المستمر لما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدات غذائية، على الرغم من تفاقم نقص الأغذية الذي أبلغت عنه الوكالات الإنسانية.

ويبيِّن التقرير حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حيث مشاركتها وتعاونها مع الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل الهيئات المنشأة بمعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان. كما يتضمن التقرير معلومات مستكملة قدمتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء، والحق في الرعاية الصحية، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين.

ويحث الأمين العام الحكومة على توفير ضمانات لحقوق الإنسان وإجراء إصلاح قانوني داخلي، وفقا للالتزامات التي تنيطها بها المعاهدات الدولية. ويهيب بالحكومة أن تتعامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال التعاون التقني، وأن تتعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويدعو كذلك الحكومة إلى ترتيب أولويات تخصيص مواردها من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكانها، والنظر في السماح لوكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها في مجال العمل الإنساني في الميدان بأن تزيد من عملياتها، في ظل ظروف رصد ملائمة. ويحث الأمين العام المجتمع الدولي على التمسك بالتزامه بحماية حقوق الإنسان، والمساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشجع بقوة كل الأطراف المعنية على الالتزام بأطر ثنائية ومتعددة الأطراف تيسر توسيع نطاق الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان 8

ألف – الهيئات المنشأة بمعاهدات ٨

باء – الإجراءات الخاصة ٨

جيم – المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٠

دال – الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ١١

هاء – الاستعراض الدوري الشامل ١١

ثالثا – دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ١٢

رابعا – المساعدات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٣

ألف – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١٤

باء – برنامج الأغذية العالمي ١٧

جيم – منظمة الأمم المتحدة للطفولة ١٩

دال – صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠

هاء – مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٢

خامسا – النتائج والتوصيات ٢٣

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، التي قررت فيها الجمعية العامة مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في دورتها الرابعة والستين، وطلبت فيها إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢ – وقد أوضحت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها لا تعترف بالقرارين اللذين اتخذهما مجلس حقوق الإنسان (١٦/١٠) والجمعية العامة (١٩٠/٦٣) بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[(١)]. وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أبدت استعدادها للمشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان، وللتعاون مع مختلف الآليات المعنية بحقوق الإنسان، فإنها استمرت في عدم قبول المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[(٢)]. ورفضت أيضا الاعتراف بولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية و لم تسمح للمقرر الخاص ولغيره من المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بدخول البلد. و لم تمكن هذه الحالة الأمين العام من الحصول على المعلومات اللازمة لموافاة الجمعية العامة بتقرير كامل عن الموضوع قيد النظر.

٣ – وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في أربع معاهدات دولية لحقوق الإنسان، هي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل. ومن الجدير بالذكر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت التعامل مع لجنة حقوق الطفل. ونظرت تلك اللجنة في تقريري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدوريين الثالث والرابع بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل إبان دورتها الخمسين التي عقدتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتمثلت مبادرة مشجعة في قيام اللجنة المركزية للاتحاد الكوري

(١) البيانان اللذان أدلى بهما وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وأمام مجلس حقوق الإنسان في دورته العاشرة.

(٢) ستخضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاستعراض، بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد أوضح ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في بيان أدلى به أمام اللجنة الثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة لأن تشارك في عملية الاستعراض الدوري الشامل وأن تتعاون مع شتى الآليات المعنية بحقوق الإنسان.

للأشخاص ذوي الإعاقة بوضع برنامج عمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، تحت إشراف مجلس الوزراء، على الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومما يستحق الترحيب أيضا تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إجراء تعداد للسكان في عام ٢٠٠٨، وهو أول تعداد يجرى فيها منذ عام ١٩٩٣. وسيتوافر التقرير الكامل عن التعداد قبل نهاية عام ٢٠٠٩، وسيتضمن بيانات اجتماعية اقتصادية وديمغرافية ستيسر تخطيط السياسات على هدي من معلومات أوفى.

٤ - غير أن الأمين العام يلاحظ مع بالغ القلق تواتر التقارير التي تفيد أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت خطيرة . ولم تتخذ حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منذ تقريره السابق (A/63/322)، خطوات ذات بال للاهتمام بالتقارير المتتابعة عن الانتهاكات المنتظمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، أو لتوفير ضمانات لحقوق الإنسان، على نحو ما هو مبين في قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦٣. وتشير تقارير وردت من طائفة من المصادر، حتى وإن لم يتسن التحقق منها بصورة مستقلة، إلى استمرار عدم مراعاة الأصول القانونية، وانعدام سيادة القانون، وظروف الاعتقال اللاإنسانية في البلد. ولا تزال التقارير تترى عن التعذيب والسخرة والتلقين العقائدي وإساءة معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء الذين أعيدوا إلى وطنهم من الخارج. كما تشير التقارير إلى أن النساء يقعن فريسة للاتجار بالبشر وأن النساء المعتقلات معرضات للاعتداء الجنسي. ولم يحدث أيضا تحول هام في النهج الذي تتبعه السلطات إزاء حرية التنقل والدين والرأي والتعبير، وإزاء الحق في التجمع والتنظيم السلميين وفي الوصول إلى المعلومات.

٥ - وكانت أهم المسائل الباعثة على القلق التي أشارت إليها لجنة حقوق الطفل في دورتها الخمسين ما يلي: احتمال تعرض الأطفال للتمييز على أساس الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الاجتماعي أو أي وضع آخر، ينتمون إليه هم أو آباؤهم؛ واحتمال تعرض الأطفال الذين يعبرون الحدود إلى البلدان المجاورة لمعاملة قاسية لدى عودتهم أو إعادتهم؛ وتأثير المناخ السياسي على الأطفال، وخاصة فيما يتعلق بالتعرض للحرمان الاجتماعي الاقتصادي؛ والجوانب العسكرية للتعليم التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تحقيق أهداف التعليم[٣]؛ وقوانين العمل التي لا تحظر اشتغال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما بالأعمال الضارة أو الخطرة؛ وما تشير إليه التقارير من تزايد انتشار تعاطي الأطفال للمواد المخدرة وما يتواتر من معلومات عن تجنيد الأطفال للعمل في مزارع

(٣) جرت الإشارة تحديدا إلى أهداف التعليم المبينة في المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل.

الخشخاش التابعة للدولة؛ وكثرة عدد الأطفال المشردين أو أطفال الشوارع؛ و''تدابير التعليم العام'' التي يخضع لها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ عاما في حالات الجرائم.

٦ - ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواجه أيضا مشاكل إنسانية معقّدة تعوق على نحو خطير إعمال حقوق الإنسان الخاصة بالسكان. وتتراوح هذه المشاكل بين نقص الأغذية على نطاق واسع وتردي النظام الصحي، ونقص فرص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو إلى التعليم الجيد المستوى. وأشار تقرير بعثة تقييم حالة المحاصيل والأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي بعثة اشتركت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في القيام بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى أن البلد سيواجه، حتى مع حساب الواردات التجارية المتوقعة والمعونات الغذائية التي تم التعهد بها حاليا، نقصا في الحبوب قدره ٠٠٠ ٨٣٦ طن في السنة التسويقية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مما يترك ٨,٧ ملايين نسمة في حاجة إلى مساعدة غذائية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أشارت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على برنامج الأغذية العالمي، في ضوء انخفاض مستويات الموارد التي وردت من المانحين لصالح عملية الطوارئ التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بتخفيض البرنامج الغذائي الإنساني ومواءمة شروط التنفيذ مع الشروط التي اتفق عليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكان من التغيرات التي ترتبت على ذلك تقلص نطاق التغطية الجغرافية. فاعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لم يعد برنامج الأغذية العالمي يصل إلاّ إلى ٥٧ من ١٣١ مقاطعة/منطقة كانت مستهدفة في الأصل في إطار عملية الطوارئ. وتم تخفيض عدد الموظفين الدوليين إلى ١٦ موظفا (لا يتحدث أي منهم الكورية) وأغلقت ثلاثة من المكاتب الميدانية الخمسة. ولم يعد برنامج الأغذية العالمي بقادر، مع تقلص نطاق تغطيته الجغرافية، إلا على إطعام عدد لا يتجاوز ٢,٢٧ مليون نسمة من العدد المستهدف أصلا وهو ٦,٢ ملايين نسمة. وبات الرصد يتطلب إخطارا مسبقا مدته أسبوع بدلا من ٢٤ ساعة. كما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠٠٩ أنها لن تقبل معونة غذائية أخرى من الولايات المتحدة، وطردت خمس منظمات غير حكومية تعمل في مجال المعونة الغذائية.

٧ - ومن الأمور التي تبعث على القلق، في ضوء اعتماد ٧٠ في المائة من السكان على نظام التوزيع العام، أن المسؤولين الحكوميين يشيرون إلى تراجع حجم الحصص، إذ انخفضت من ٣٥٠ غراما للشخص في اليوم إلى ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ غرام للشخص في اليوم - وهو مقدار لا يصل حتى إلى ثلث الاحتياجات اليومية من الطاقة. وتعد الأسر الحضرية في المناطق التي ينخفض فيها النشاط الصناعي (وخاصة في الشمال الشرقي) هي الأشد تضررا من نقص الأغذية. وقد تعرضت هذه الأسر لأضرار بالغة من جراء ارتفاع أسعار المواد

الغذائية وانخفاض الحصص الغذائية، فضلا عن تقلص فرص العمل والمرتبات بسبب الكساد الصناعي. ويظل صغار الأطفال والحوامل والمرضعات وكبار السن معرضين بوجه خاص لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بالنظر إلى ما لهم من احتياجات غذائية خاصة.

٨ - وعلى الرغم من أن إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ أنها تعكف على إنشاء 'وزارة لتصنيع المواد الغذائية والضروريات اليومية' يعد إشارة إلى أن الحكومة تسعى إلى مواجهة الحالة الغذائية الخطيرة، فقد أشارت طائفة من التقارير إلى أن السلطات قد حالت دون الانتفاع بمصادر الغذاء البديلة بمنعها الزراعة المترلية في المساكن الخاصة وبإغلاقها الأسواق التي تباع فيها المواد الغذائية. وتشير هذه التقارير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعجز عن الوفاء بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص حماية الحق في الغذاء الكافي.

٩ - وهيمن على النصف الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير تدهور العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي، نتيجة ما أجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب نووية ومن تجارب القذائف. وعلى الرغم من المناخ السياسي والأمني، فإن مما يتسم بأهمية قصوى أن تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي بأن حماية حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الإنسانية لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي ألا تتأثرا سلبا من جراء ذلك.

١٠ - ويرحب الأمين العام بالإفراج عن صحفيين من الولايات المتحدة وعن العامل الذي يحمل جنسية جمهورية كوريا ويعمل في مجمع غايسونغ الصناعي، وذلك في ٤ آب/أغسطس و ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ على التوالي. ويقدر لسلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارها باتخاذ تدابير إيجابية تراعي الشواغل الإنسانية. كما يرحب بالاتفاق الذي عقد في وقت أسبق بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان والذي يقضي بأن تجري جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحقيقا شاملا في بعض حالات الاختطاف[٤]، ويشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على متابعة الاتفاق. كما يشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ المزيد من الخطوات لتيسير لم شمل الأسر التي فرقتها الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣).

١١ - ويتضمن الفرع ثانيا أدناه معلومات مستكملة عن تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وعن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم

(٤) عقدت مشاورات على مستوى العمل بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

المتحدة، ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ذلك البلد. ويتضمن الفرع رابعا أدناه معلومات مستكملة قدمتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن الحق في الغذاء، والحق في الرعاية الصحية، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانيا – التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

ألف – الهيئات المنشأة بمعاهدات

١٢ – جرى النظر في التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في الدورة الخمسين للجنة حقوق الطفل المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأعربت اللجنة عن الأسف لأن ندرة المعلومات المقدمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جعلت من الصعب تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. وأعربت عن الأسف أيضا لعدم معالجة شواغلها وتوصياتها الواردة في الاستعراض السابق بشكل كاف أو لمعالجتها بشكل جزئي، بما فيها تلك المتعلقة بجمع البيانات، وتخصيص الموارد، والرعاية البديلة، والصحة، والتعليم، وتدابير الحماية الخاصة.

١٣ – ولم تقدم بعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرها الدوري الثالث المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي كان مقررا تقديمه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ وتقريرها الدوري الثاني المتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي كان مقررا تقديمه في آذار/مارس ٢٠٠٦؛ وتقريرها الدوري الثالث المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي كان مقررا تقديمه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

باء – الإجراءات الخاصة

١٤ – لم تصدر حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن دعوة دائمة إلى المعنيين بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ولم توافق على طلبات زيارة البلد المقدمة من كل من المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد في عام ٢٠٠٢، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في عام ١٩٩٩، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، والمقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأعوام من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٩.

١٥ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، جدد المقرر الخاص المعني بالغذاء طلب الزيارة المقدم من سلفه في عام ٢٠٠٣. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، ردت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الطلب المقدم في عام ٢٠٠٣ كان الغرض منه أن تكون الزيارة جزءا من القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي رفضته ''رفضا قاطعا وحازما''. وأضافت أن ذلك القرار كان ''يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية دنيئة تهدف إلى انتهاك سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية''، وأنه لن يتسنى القيام بأي زيارة للمقرر المعني بالحق في الغذاء طالما ظل القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساريا. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، رد المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بأن ولايته تستند إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٦، الذي طلب إليه المجلس بموجبه تشجيع إعمال الحق في الغذاء إعمالا تاما، وأن زياراته التي يقوم بها إلى البلدان تهدف إلى تنفيذ ولايته وكانت تستند إلى القرار السالف ذكره دون غيره. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ردت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الزيارة التي طلب القيام بها المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء تتعلق بقرارات لجنة حقوق الإنسان بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي حثت فيها اللجنة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع القائمين بالإجراءات المواضيعية للجنة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، وأن قرار الجمعية العامة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حث على تنفيذ قرارات اللجنة[٥]. وأضافت أن ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء قد جرى ''استغلالها لأغراض سياسية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تلك القرارات''.

١٦ - وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بعث كل من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقررة الخاصة المعنية بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه والرئيسة - المقررة للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بنداء عاجل مشترك إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طالبين توضيحا عن ظروف إلقاء القبض على صحفيين من الولايات المتحدة واحتجازهما والخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لحماية حقوقهما. وفي رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ردت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الصحفيين اللذين يحملان جنسية الولايات المتحدة قد احتجزا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، بسبب ''أعمالهما العدائية'' و ''دخولهما غير

(٥) أشارت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قرارات لجنة حقوق الإنسان ١٠/٢٠٠٣، و ١٣/٢٠٠٤ و ١١/٢٠٠٥، وقرارات الجمعية العامة ١٧٣/٦٠، و ١٧٤/٦١، و ١٦٧/٦٢ و ١٩٠/٦٣.

المشروع'' إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عابرين الحدود بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين. وقالت كذلك إنه على الرغم من التحقيقات الجارية فقد جرى السماح بالاتصال القنصلي وأن معاملة المحتجزين تتم وفقا للقانون الدولي. وكان الصحفيان اللذان سبق الحكم عليهما بالسجن لمدة ١٢ عاما في معسكر أشغال قد أُطلق سراحهما من جانب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

جيم - المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٧ - في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، اتخذ مجلس حقوق الإنسان في دورته العاشرة القرار ١٦/١٠ الذي مدد بموجبه ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لفترة عام واحد. وفي الدورة نفسها، قال وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام المجلس إنه ''يرفض رفضا قاطعا وحازما'' القرار. ودفعت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن القرار المنشئ لولاية المقرر الخاص ''يرمي لأغراض سياسية دنيئة''، و ''مليء بالتحريفات والافتراءات'' و ''يتناقض مع القيم التي يقوم عليها مجلس حقوق الإنسان ويقوض مهمة المجلس''. وحتى تاريخه لم تتعاون حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأي شكل مع المقرر الخاص كما لم توافق على طلباته المعلّقة لزيارة البلد. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، جدد المقرر الخاص طلبه للقيام بمهمة رسمية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، كررت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضها للقرارات وعدم اعترافها بولاية المقرر الخاص وذكرت أن زيارة المقرر الخاص ''لن يمكن القيام بها مطلقا''.

١٨ - وقام المقرر الخاص بزيارة البلدين المجاورين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا (٢٧-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) واليابان (٢٣-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، بغرض جمع معلومات عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مختلف الحكومات، والمجتمع المدني وغير ذلك من المتحاورين. وسلط الضوء على القضية التي لم تتم تسويتها والمتعلقة بالأشخاص الذين اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن حماية احتياجات الذين يفرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومسألة لم شمل الأسرة.

١٩ - وقدم المقرر الخاص تقريره السابق إلى الجمعية العامة (A/63/322) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كما قدم أحدث تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/10/18) في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي التقرير الأخير، قدم المقرر الخاص تحليلا للمعلومات المتعلّقة بالغذاء والاحتياجات الضرورية، والأمن الشخصي، والحريات، واللجوء والهجرة، وحالة

جماعات معينة وسبل معالجة الحالة من منظور الوقاية، والحماية، وتوفير الاحتياجات والمشاركة. ويقدم المقرر الخاص تقريرا مستقلا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٠/٦٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٠.

دال – الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

٢٠ – أشار الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، في آخر تقاريره المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/10/9)، إلى أنه قام منذ إنشائه بإحالة تسع من حالات الاختفاء إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وظلت جميعها معلّقة. وبالإضافة إلى ثماني حالات تتعلق باختفاء مواطنين يابانيين اختطفوا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، كانت هناك حالة أخرى تتعلق باختفاء مواطنة من جمهورية كوريا، أفادت التقارير بوقوعها في عام ٢٠٠٤ على الحدود بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أرسلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث رسائل إلى الفريق العامل، مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير، و ٦ أيار/مايو و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ردت فيها على جميع الحالات المعلّقة. ورأى الفريق العامل أن الردود لم تتضمن معلومات كافية لتوضيح مصير أو أماكن وجود الأشخاص المختفين.

٢١ – وقدم الفريق العامل بشكل منفصل حالتين جديدتين وردت تقارير بشأنهما إلى الحكومة اليابانية. وتتعلق هاتان الحالتان بمواطنين يابانيين أفادت التقارير باختطافهما من جانب عملاء سريين يعملون لصالح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفقا لأسلوب عمل الفريق العامل، فقد أرسل الفريق نسخة من التقارير عن الحالتين إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٢ – ويلاحظ الفريق العامل الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحكومة اليابان، ويحدوه الأمل في احتمال إجراء تحقيقات جديدة وأن تؤدي إلى توضيح الأمور بالنسبة للحالات المعلّقة. وقد توصلت الحكومتان إلى اتفاق خلال مشاوراتهما المعقودة على المستوى العملي في آب/أغسطس ٢٠٠٨، لكفالة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحقيقا شاملا بشأن حالات الاختطاف التي لم تتم تسويتها.

هاء – الاستعراض الدوري الشامل

٢٣ – سيجرى الاستعراض المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الدورة السادسة للاستعراض

الدوري الشامل المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد شارك وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنشاط في استعراض التقارير المقدمة من الدول الأخرى الأعضاء في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويشجع الأمين العام بقوة سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ التوصيات التي سيتمخض عنها الاستعراض المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثا – دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٢٤ – دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى اجتماع يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بهدف استكشاف سبل الشروع في التعاون التقني بين المفوضية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٥ – ورحبت المفوضة السامية بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام اللجنة الثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ معربا عن استعداد بلده للمشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل والتعاون مع مختلف آليات حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن المفوضية آلية من تلك الآليات. وبالنظر إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقبل في السابق عروضا من المفوضية لتقديم المساعدة التقنية، أكدت المفوضة السامية أن مفوضية حقوق الإنسان تضطلع بدورها بصورة مستقلة، وأن المساعدة التقنية التي تعرضها ليست نابعة من أي قرار من القرارات التي تعارضها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وليست متعلقة بأي قرار من تلك القرارات. وأعربت عن قلقها أيضا إزاء ما تورده التقارير عن الحالة الغذائية الحرجة، وزيادة عدد الأطفال الذين لا مأوى لهم، ومعاقبة العائدين من المواطنين الذين غادروا البلد، وارتفاع عدد عمليات الإعدام العلنية، والاعتداء الجنسي على نزيلات السجون، والاتجار بالنساء. وحثت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على السماح للمفوضية بإيفاد بعثة تقييم ومناقشة مجالات التعاون الممكنة، وخصوصا في ضوء الاستعراض المقبل الذي ستجريه آلية الاستعراض الدوري الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقالت المفوضة السامية إن زيارة أولى تقوم بها المفوضية ستكون إشارة إيجابية جدا من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٦ - وقال الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه ليس في حاجة إلى أن يُظهر مرة أخرى الظلم الذي تتضمنه القرارات التي اتخذت في حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبينما أعرب الممثل الدائم عن شكره للمفوضة السامية لعرضها تقديم المساعدة التقنية، فقد ذكر أن حكومته لن تسمح بزيارة أو ترحب بالتعاون التقني إلا إذا أُلغيت القرارات التي ترى أنها تهدف إلى القضاء على نظام الدولة الاشتراكية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وذكر أيضا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما كانت لتجد أي صعوبة في قبول المساعدة التقنية من المفوضية لو أن التعاون التقني لم يرد ذكره في القرارات التي لا تعترف بها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضاف الممثل الدائم قوله إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتفق مع قرارات وولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يعمل بالتوازي مع الاستعراض الدوري الشامل. وأعرب عن أسفه لكون المفوضية تعتمد على تقارير ”من نسج قوى معادية“.

٢٧ - وشددت المفوضة السامية على ضرورة الفصل بين العمليات المؤسسية ومناقشة النوع المناسب من التعاون التقني. وأكدت أيضا أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حين تمتنع عن العمل مع مفوضية حقوق الإنسان فهي تدفعها إلى الاعتماد على ما تتلقاه من تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأبقت المفوضة السامية على العرض المقدم من مفوضية حقوق الإنسان لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التحضير لدورة استعراضها الدوري الشامل. ولم تجر حتى الآن أي اتصالات أخرى بشأن هذه المسألة.

رابعا - المساعدات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٨ - دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ كيانات الأمم المتحدة الرئيسية إلى تزويد المفوضية بمعلومات مفيدة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتلقت المفوضية في وقت لاحق معلومات ذات صلة من كيانات الأمم المتحدة التالية: فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[٦]، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم

(٦) يتألف فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خمس وكالات مقيمة من وكالات الأمم المتحدة، وهي منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ألف – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٩ – أفادت منظمة الأغذية والزراعة بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتحرر من الجوع بعد. ففي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، عانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطورات سلبية في مجال توافر الأغذية على الصعيد المحلي، ومن تلك التطورات أن الفيضانات الصيفية ضربت البلد في سنتين متتاليتين. واستنادا إلى بيانات الحكومة عن محاصيل موسَمي الربيع والصيف لعام ٢٠٠٧، قدرت منظمة الأغذية والزراعة مستوى العجز في الحبوب في عام ٢٠٠٨ بما يفوق ١,٦ مليون طن، وهو أكبر عجز في الأغذية منذ الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠.

٣٠ – ووفقا لتقرير بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية لعام ٢٠٠٨، فإن الإنتاج الزراعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يلبي الاحتياجات الغذائية الأساسية في الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ رغم الظروف المناخية المواتية خلال الموسم الزراعي السابق. وستظل الأسرة المتوسطة تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على ما يكفي من الغذاء في السنة المقبلة. ووفقا لتقرير بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية، لن يكون متاحا من الإنتاج المحلي سوى ١٤٢ كيلوغراما في السنة لكل فرد في المتوسط، بالمقارنة مع كمية ضرورية لنظام غذائي صحي تقدر بنحو ١٦٧ كيلوغراما في السنة. ولا يزال نقص المواد الغذائية قائما بشكل خطير ويؤثر على الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات وذوو الإعاقة والمسنون. وتوجد معظم التجمعات السكانية الضعيفة في المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية، في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد في المقام الأول، إلى جانب مناطق أخرى.

٣١ – وينتشر سوء التغذية بمعدلات مرتفعة، إذ يعاني ٣٧ في المائة من الأطفال الصغار من سوء التغذية المزمن وثلث الأمهات يعانين من سوء التغذية وفقر الدم[٧]. ولدى المجتمعات الضعيفة إمكانات ضئيلة سواء لإنتاج غذائهم بأنفسهم أو كسب ما يكفي من الدخل لشراء المواد الغذائية. وهذا ينطبق بشكل خاص على المقاطعات الشمالية حيث تقيم أعداد كبيرة

(٧) وردت هذه الأرقام في تقييم التغذية لعام ٢٠٠٤ المشترك بين الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

من السكان من غير المزارعين، إذ تعاني تجمعات من كانوا يعملون في السابق في الميدان الصناعي أو التعدين من مستويات مرتفعة من البطالة أو العمالة الناقصة، وتبقى فرص استفادتهم من أراض منتجة ضئيلة. وأما الأسر الزراعية العاملة في إطار تعاوني والتي تحقق في هذه المحافظات قدرا بسيطا من الأمن الغذائي في السنوات التي تتوافر فيها المحاصيل بكميات معقولة، فتعاني من تضاؤل المخزونات الغذائية المترلية لأنها مجبرة على اقتسام محاصيلها مع أقاربها في البلدات المجاورة. ويكثر اعتماد التجمعات السكانية الضعيفة على ما يُنقل إليها من مواد غذائية من مناطق تحقق فائضا في الإنتاج. وهناك مقاطعات توصف بأنها ''سلة حبوب'' وهي موجودة فقط في المناطق ذات القدرة على إنتاج فائض من الغذاء يُعتد به ويمكن نقله إلى الفئات الأكثر احتياجا. إلا أن الإنتاج في المناطق المسماة ''سلة الحبوب'' التي تحقق فائضا في المحاصيل، وهي مقاطعات هوانغهاي الشمالية والجنوبية، وبيونغان الشمالية والجنوبية، وبيونغ يانغ، لا يمكن له، بدون توفير ما يلزم من الأسمدة الكافية، أن يصل إلى مستويات تسمح بنقل المواد الغذائية إلى المناطق التي تعاني عجزا في المحاصيل لدعم فئات المجتمع الأكثر احتياجا.

٣٢ - ويُعزى انخفاض الإنتاج في القطاع الزراعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل رئيسي إلى فقدان التربة لخصوبتها على مر الزمن، والظواهر المناخية الشديدة، والقضايا الهيكلية (ومن ذلك القيود المفروضة على أنشطة السوق)، والافتقار إلى المدخلات الرئيسية مثل الأسمدة والوقود والبذور والأغطية البلاستيكية والميكنة، بما في ذلك قطع الغيار وإطارات العجلات. ويزداد الوضع سوءا بسبب نقص الطاقة المزمن، وخصوصا الكهرباء والوقود اللازمين لإعداد الأرض وجمع المحاصيل وأعمال ما بعد جمع المحاصيل. ورغم أن البذور كانت متاحة عام ٢٠٠٨، فإن الإمدادات من الأسمدة لم تتجاوز ما نسبته ٦٠ في المائة من إمدادات العام ٢٠٠٧، وبلغت إمدادات الوقود ما نسبته ٧٠ في المائة من إمدادات العام السابق. وكثيرا ما تكون بذور القمح والشعير الضرورية للزرع المبكر من نوعية رديئة وذات إنتاجية ضعيفة، ويلزم أن تُستبدل بها أصناف محسنة. والشيء نفسه يسري على الخضروات التي تشكل عنصرا هاما في النظام الغذائي للكوريين.

٣٣ - وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة أقل من ٢٠ في المائة من مساحة البلد الكلية، كما أن موسم النمو قصير الأجل. وتتسم التربة بالضعف وانخفاض المحتوى من المواد العضوية. وقد أثّرت الكوارث الطبيعية على مدى السنوات القليلة الماضية على القطاع الزراعي كل سنة تقريبا وبدرجات متفاوتة من الشدة، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بإنتاج الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر القطاع الزراعي إلى الحوافز، ناهيك عن اعتماده على إطار مؤسسي عفا عليه الزمن. وعلاوة على ذلك، لا تسمح الحالة الاقتصادية

والسياسية بدخول واردات تجارية ذات بال من المدخلات الزراعية التي تشتد الحاجة إليها. ففي عام ٢٠٠٨، ارتفعت تكلفة المواد الغذائية في الأسواق ارتفاعا باهظا، فالأرز تضاعف سعره بين مرتين ونصف وثلاث مرات عما كان عليه قبل عامين، في حين تضاعف سعر الذرة أربع مرات. ويبدو أن دخل الأسر المعيشية غير قادر على مواكبة هذه الزيادات المتلاحقة في الأسعار. وتكاد الرواتب الرسمية تظل راكدة، وأما الدخل غير الرسمي فيعاني من آثار تشديد القيود على أنشطة السوق. ولا يمكن زيادة الإنتاج الزراعي إلا من خلال تحسين الإنتاجية لأن جميع الأراضي الصالحة للزراعة مستغلة بالفعل.

٣٤ - وتواجه توقعات الموسم الزراعي للعام ٢٠٠٩، ومن ثمَّ يواجه الأمن الغذائي كذلك، تهديدات بسبب نقص الأسمدة في المقام الأول. ذلك أن هناك حاجة إلى الأسمدة لزيادة الإنتاج من الحبوب والخضروات. ومن شأن توافر الأسمدة أن يمكن المزارعين من استعمالها في الوقت المناسب وبالكمية الكافية في المراحل الحاسمة من نمو المزروعات لتحسين خصوبة التربة، مما يحول دون اضطرار المزارعين إلى التعويض عن عدم كفاية الأسمدة الكيميائية باستعمال السماد العضوي ذي الفعالية المحدودة، ويجنب المزارعين أعباء القيام بعمل لا لزوم له في وقت ينبغي استغلاله للقيام بالأعمال الزراعية الأساسية، ويمنع حدوث المزيد من الأضرار البيئية المستعصية على الحل.

٣٥ - ولم تطلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسنة الثانية على التوالي إعانة سنوية بنحو ٣٥٠ ٠٠٠ طن متري من الأسمدة من جمهورية كوريا. ووصلت الضرائب التي تفرضها الصين على صادراتها من الأسمدة، وهي أكبر مصدر للأسمدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى ١٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، وما زالت تلك الضرائب مرتفعة إذ هي الآن عند مستوى ١١٠ في المائة. وخلال فترة الطفرة الأخيرة، تصاعدت أسعار الأسمدة على الصعيد العالمي بصورة أكبر وأسرع من أسعار أي سلعة من السلع الرئيسية الأخرى. ورغم أن حدة ارتفاع الأسعار خفّت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، تظل الأسعار عند مستويات عالية جدا. وإذا كانت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد وفرت عبر مر السنين الأسمدة للمزارعين مقابل حصولها على حصة من المحاصيل، فإن عجزها عن القيام بذلك لا يفتأ يستفحل بسبب ما تعانيه من مشاكل اقتصادية مستحكمة. ولدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إمكانات محدودة جدا لشراء الأسمدة من الأسواق الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن إنتاج الأسمدة في البلد محدود جدا، إذ تنتج المصانع بكميات أقل بكثير من قدرتها، وجميع المخزونات المرحّلة استُهلكت عام ٢٠٠٨.

٣٦ - وتحتاج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما مجموعه ٧٥٠ ٠٠٠ طن متري من الأسمدة سنويا. وقد قدرت بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية لعام ٢٠٠٨ أن ٦٠ في المائة فقط من مجموع تلك الاحتياجات هو ما استُخدم بالفعل عام ٢٠٠٨. وهذا يتفق مع ما نُقل عن المزارع التعاونية من أنها تلقت حوالي ٦٠ في المائة من حصتها في سنة عادية، علما بأن تلك الحصة تكاد تُحدد بصورة دائمة في مستوى أدنى من الاحتياجات الزراعية الفعلية. ولم يتسن الحصول على تقديرات رسمية لحصص الأسمدة الموزعة عام ٢٠٠٩. بيد أن التقارير الميدانية الحالية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن مستوى توزيع الأسمدة مشابه لما كان عليه عام ٢٠٠٨. وهذا يمثل نقصا خطيرا جدا. ويقوم المزارعون مرة أخرى بتعويض النقص ببذل جهود جماعية في استخدام السماد العضوي المحسن، وهو سماد يستدعي الاعتماد عليه استخدامه بمعدلات أكبر بكثير من استخدام الأسمدة الكيماوية، إذ لا بد من استخدام ٢٥ طنا متريا من السماد العضوي في الهكتار الواحد مقابل ٥ أطنان متر ية من الأسمدة الكيميائية. غير أنه من المستبعد أن يتمكن السماد العضوي المحلي من تعويض الأسمدة الكيميائية على نحو فعال، ويُحتمل أن يحدث مرة أخرى انخفاض خطير للمحاصيل في عام ٢٠٠٩. وتتبع الممارسة المعتادة في استخدام السماد العضوي مباشرة في الحقول دون أن يُترك له وقت كاف للتحلل. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الممارسة ليست مستدامة، كما يتجلى ذلك بصفة خاصة في استنفاد الموارد المحلية من الخث الذي تعتمد عليه أسر عديدة لأغراض التدفئة المترلية، والاستخدام المكثف للمواد العضوية، بل وحتى للتربة السطحية من الأراضي المنحدرة. وقد شهد البلد خلال الموسم الرئيسي لنمو المزروعات عام ٢٠٠٨ ظروفا مثلى لنمو المحاصيل، إذ لم تحدث أي كوارث طبيعية، كما لم تنتشر أي آفات أو أمراض وبائية. ومع ذلك، تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن النقص الحاد في الأسمدة الكيميائية قلص المحاصيل في نهاية المطاف بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة.

باء - برنامج الأغذية العالمي

٣٧ - رغم صدور عدة بيانات تتعلق بالسياسة العامة خلال السنة الماضية بشأن ضرورة حل مشكلة الغذاء، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على الأمن الغذائي للأسر المعيشية، ولا يزال الجوع منتشرا في جميع أنحاء البلد. وكانت الآثار المترتبة على أوجه النقص الكبير في الغذاء في أعقاب انخفاض محصول الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، واضحة خلال زيارات الرصد التي قام بها برنامج الأغذية العالمي. وأفادت معظم الأسر المعيشية التي زارها البرنامج بوجود صعوبات في الحصول على الغذاء الكافي من مصادر الغذاء المعتادة من قبيل نظام التوزيع العام، واستهلاك

عدد مخفّض من الوجبات يوميا وتنوع غذائي سيئ للغاية (بشكل أساسي، الحبوب والخضر والأغذية البرية). وأفادت عدة مؤسسات ومستشفيات زارها البرنامج عن زيادة في عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، وعن تدهور عام في الصحة.

٣٨ - وتتسم الأخطار الناجمة عن أوجه النقص الكبيرة في الغذاء بأهمية خاصة للأمهات وصغار الأطفال، إذ يشهد الكثير من المناطق دورة سببية من سوء التغذية لدى الأمهات، وزيادة وزنهن بشكل خفيف خلال الحمل، وانخفاض وزن مواليدهن وما ينتج عن ذلك من ضعف المناعة وارتفاع معدلات العدوى والوفيات بين حديثي الولادة. ونظرا لارتفاع مستوى الاحتياجات الغذائية لهذه الفئات الضعيفة، يأمل برنامج الأغذية العالمي ببذل مزيد من الجهود لتحسين حصولها على طعام مغذٍ. وقد أبدت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اهتماما إيجابيا بتوسيع الإنتاج المحلي من الأطعمة المقواة بالفيتامينات والمعادن، ويشجع برنامج الأغذية العالمي كلا من حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي على دعم توسيع البرنامج الذي يدعمه برنامج الأغذية العالمي، أو ما يماثله من المبادرات المحلية.

٣٩ - وشكلت محدودية توافر الموارد المخصصة لتمويل برامج المساعدة الغذائية الإنسانية مصدر قلق رئيسيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونتيجة لذلك، فإن أنشطة برنامج الأغذية العالمي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبعد ما تكون عن تحقيق الأثر المقصود منها. ولم يبلغ حجم عمليات توزيع الأغذية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ سوى ٥٠٠ ٤ طن متري في الشهر، أي مجرد ١٠ في المائة من المستويات المقررة. فمن أصل ٦,٢ ملايين شخص من السكان المقرر إطعامهم في إطار عملية الطوارئ، لم يحصل على الطعام سوى نحو ١,٣٣ مليون شخص في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبحصص غذائية غير كاملة. ونظرا للارتفاع الكبير في الاحتياجات الإنسانية ومحدودية الواردات/المساعدة الثنائية، فمن المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى تدهور التغذية والصحة لدى معظم الفئات والمناطق الضعيفة.

٤٠ - وأُلغيت في عام ٢٠٠٩ بعض الخطوات السلبية المتخذة في عام ٢٠٠٨ للتخفيف من حدة المشكلة الغذائية من خلال التعاون الدولي. ويمكن أن يؤدي القرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برفض بعض العروض الدولية لتقديم المساعدة الغذائية إلى انخفاض توافر الأغذية ما لم تؤمَّن كميات كافية منها من خلال عمليات الاستيراد أو المساعدة الثنائية. وعلاوة على ذلك، وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبسبب نقص الموارد، عدّلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعض الأحكام الرئيسية من شروط عمل برنامج الأغذية العالمي المتفق عليها في رسالة تفاهم لعام ٢٠٠٨، بطرق منها وضع حد للقدرة على

استخدام مراقبين يتحدثون الكورية، وخفض عدد التأشيرات الممنوحة للموظفين الدوليين، والحد من التغطية الجغرافية، وإلغاء الممارسة المتمثلة في اشتراط تقديم خطط السفر لغرض الرصد لمدة ٧ أيام بدلا من تقديم إشعار قبل ٢٤ ساعة من الموعد المحدد. وعلى وجه الخصوص، من المرجح أن يؤدي الحد من الوصول إلى المناطق الجغرافية من ١٣١ إلى ٥٧ قضاء/مقاطعة إلى التأثير سلبا على حصول الكثير من الأسر المعيشية على الغذاء، ولا سيما في منطقة ريانغانغ، وهي منطقة عادة ما تعاني من النقص في الغذاء ومن ارتفاع معدلات سوء التغذية، إذ لن يُسمح بالوصول إليها بعد الآن. ويأمل برنامج الأغذية العالمي بأن تفتح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صدرها لإعادة النظر في التغييرات المتعلقة بشروط العمل، إذا أتاح المجتمع الدولي مزيدا من الموارد أو إذا برّرت الاحتياجات الإنسانية ذلك.

٤١ - ويرحب برنامج الأغذية العالمي بتيسير حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء تقييم المحاصيل والأمن الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وهو الأول من نوعه منذ عام ٢٠٠٤، ويأمل بتوسيع التعاون من هذا القبيل في عام ٢٠٠٩. وتعد القدرة على إجراء تقييمات للأمن الغذائي والزراعة والتغذية/الصحة أمرا حيويا لكفالة تحديد الاحتياجات الغذائية على النحو الصحيح، واختيار المساعدة الغذائية أهدافها بشكل سليم، وتقييم أثر البرامج الإنسانية. وهذه العمليات، إذا ما أتيحت لها الموارد بطريقة ناجحة، سوف تقطع شوطا طويلا صوب التخفيف من حدة الجوع لدى السكان.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٤٢ - لا يزال معدل تعرض النساء والأطفال لسوء التغذية كبيرا وهو أمر يرتبط في حد ذاته بنقص الغذاء. وفي حين يمكن لليونيسيف أن تخفف من حدة هذه المشكلة إلى حد ما من خلال اتخاذ تدابير عديدة، فإن القيود الهيكلية وغيرها من القيود الرامية للقضاء على الفقر المدقع والجوع الشديد لا تزال تمثل تحديا.

٤٣ - وحققت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدف تعميم التعليم الابتدائي، ويُتم جميع الأطفال تعليمهم الثانوي في البلد، كما أن معدلات محو الأمية تقترب من المعدلات العالمية. إلا أن التحدي يتمثل في تحسين نوعية التعليم والتعلّم. وفي هذا الصدد، هناك تطورات مشجعة، من قبيل المشروع الجاري حاليا بشأن تنقيح مناهج الرياضيات.

٤٤ - وأفادت اليونيسيف بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حققت نجاحا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبأن متطلبات المؤشرات المتعلقة بالتكافؤ بين البنين

والبنات في المدارس، ومعدل محو الأمية لدى الذكور والإناث، وحصة المرأة من العمالة المدفوعة الأجر، قد استوفيت جميعها حسب ما توافر من معلومات بخصوص هذه المسائل. وتتقاضى المرأة والرجل الأجر نفسه، وتتمتع النساء بإجازة أمومة مدفوعة الأجر تمتد إلى خمسة أشهر.

٤٥ - ويصعب تقدير التقدم المحرز صوب خفض معدلات وفيات الأطفال نظرا لعدم توافر البيانات الموثوقة. وتشمل المبادرات الهامة في هذا المجال لعام ٢٠٠٨ تنظيم حملة قوية من أجل الرضاعة الطبيعية الخالصة، مقترنة بالاحتفال، للمرة الأولى، بالأسبوع الدولي للرضاعة الطبيعية، والانتهاء من إجراء دراسة استقصائية للتغطية الشاملة بالتحصين في جميع أرجاء البلد، ومن إجراء تقييمات لسلسلة التبريد. وتشمل المبادرات الجديدة في مجال التغذية مشروعا مجتمعيا رائدا للرعاية العلاجية ووضع حزمة معلومات تغطي فترة ما قبل الحمل وتضم رسائل تتعلق بالتغذية والصحة لتوزيعها على المتزوجين حديثا.

٤٦ - ولا يزال مجال صحة الأم يطرح تحديا كبيرا. وهناك نسبة عالية جدا من الولادات التي تتم في المؤسسات، وتعمل منظمة الصحة العالمية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف معاً لتحسين مرافق هذه المؤسسات لضمان ولادات آمنة وتعزيز قدرة الطاقم الطبي الذي يقوم بها. ويشكل الوضع التغذوي للنساء في فترة ما قبل الحمل أيضا عاملا رئيسيا يرتبط بصحة الأم ومعدلات الوفيات ويجب معالجته بشكل كاف لكي يتحسن الأداء في هذا المجال تحسنا كبيرا.

٤٧ - وفي حين يصعب تقدير التقدم المحرز بشأن كفالة الاستدامة البيئية نظرا لعدم الحصول على وثائق السياسة العامة، لا تزال اليونيسيف ملتزمة مع شركائها بالعمل من أجل إعمال الحق في العيش في بيئة صحية، بما في ذلك الحق في الحصول على المرافق الصحية والمياه النظيفة. وتشمل التطورات الإيجابية التي أفادت بها اليونيسيف التقدم المحرز بشأن تدعيم شبكات المياه الارتوازية مما يؤدى إلى بناء قدرة جيدة لرفع مستوى هذه التكنولوجيا، والانتهاء من مشروع تجريبي بشأن نظام لامركزي للمياه المستعملة. ولا يعمل هذان النوعان من التكنولوجيا باستخدام الطاقة ويسهمان في الحد من انبعاثات الكربون إذ أنهما يحلان محل البدائل التي تستخدم الوقود في عملها.

دال - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٨ - بدعم تقني ومالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان، أجري بنجاح تعداد وطني للسكان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسوف تسترشد السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة التي

تتعامل مع مجموعة من البرامج المتعلقة بالحقوق، على نحو أفضل بالبيانات الاجتماعية والاقتصادية، والديمغرافية التي جُمعت في عملية التعداد. وقام بالعمل الميداني المتعلق بالتعداد أكثر من ٤٠ ٠٠٠ مراقب وعدّاد لما يقرب من ١٥ يوما، وأشرف عليه ورصده ١٣ موظفا دوليا. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيس المستشارين الفنيين والاستشاريين الدوليين الزائرين، اكتمل إدخال بيانات التعداد بنهاية أيار/مايو ٢٠٠٩، ليبدأ بعدها تحرير البيانات وتصنيفها وتحليلها. ومن المتوقع إعلان التقرير الكامل عن نتائج التعداد، وفقا للمعايير وضمان الجودة التي وضعتها الأمم المتحدة، قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصدرت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النتائج الأولية للتعداد. وتشير النتائج إلى أن مجموع السكان بلغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أكثر من ٢٤ مليون نسمة وإلى معدل تقديري للنمو السكاني قدره ٠,٨ في المائة سنويا منذ التعداد السابق الذي أجري في عام ١٩٩٣.

٤٩ - ويواصل الصندوق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية بوجود برنامج يركز على الحد من الوفيات النفاسية. وبدعم مالي من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ونيوزيلندا والنرويج وُسِّع نطاق حزمة الصندوق الشاملة المتعلقة بحالات التوليد الطارئة ورعاية المواليد الجدد على مستوى الرعاية الصحية الأساسية في عيادات ومشافي راي (Ri) (وحدة تنظيمية)، ومستوى الإحالة في مستشفيات البلد ليشمل ٢٧٣ قرية في ١١ قضاء يجري التركيز عليها. وتشمل الحزمة تدريبا مكثفا وعمليا لحالات التوليد الطارئة ورعاية المواليد الجدد يتم توفيره للأطباء والقابلات، والإمداد بالأدوية الرئيسية للصحة الإنجابية، والأدوات الطبية والاستهلاكية، فضلا عن الأنشطة في مجالات المعلومات والتعليم والاتصالات التي تستهدف العيادات والمستشفيات والأسر المعيشية في هذه الأقضية الـ ١١. وإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تقديم ثلاثة أساليب عصرية لتنظيم الأسرة وبدأ في عام ٢٠٠٨ بتجريب استخدام أسلوب الحقن بالهرمونات في أقضية مختارة.

٥٠ - وفي عام ٢٠٠٨، بدأ الصندوق بتوفير الأوكسيتوسين في كافة أرجاء البلد، في إطار جهد لمواجهة نزيف ما بعد الولادة، وهو أبرز أسباب الوفيات النفاسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشير زيارات المتابعة التي قام بها الصندوق إلى مستشفيات الأقضية وعيادات راي إلى عدم وجود مخزون من الأوكسيتوسين في جميع العيادات والمستشفيات تقريبا التي زارها الصندوق في فترة الـ ١٨ شهرا السابقة. وفي غضون ذلك، يوفر الصندوق دورات تدريبية متتالية لجميع المرافق الصحية في البلد لكفالة استخدام الأوكسيتوسين بشكل مناسب.

٥١ - وبدعم مالي، ولا سيما من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، لم يتمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان فحسب من تلبية الاحتياجات العاجلة لتوفير الخدمات الأساسية للصحة الإنجابية في المناطق التي غمرتها الفيضانات في عام ٢٠٠٧، بل تمكن أيضا من المساعدة على التعافي منها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ففي الأقضية الـ ٢٧ الأكثر تضررا، تلقت ٢٥٠ قرية إمدادات طارئة من مجموعات الولادة النظيفة والمأمونة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، لم تطرأ أية زيادة على معدلات الوفيات النفاسية في هذه المناطق في عام ٢٠٠٨ كما و لم يتوقف تقديم الخدمات الأساسية لحالات التوليد الطارئة ورعاية المواليد الجدد.

٥٢ - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز أنشطته المتعلقة بالرصد في البلد وفقا لمبدأ ''لا مساعدة بدون وصول''. فبالنسبة لبرنامج الصحة التناسلية، زار الصندوق أكثر من ٢٥٠ قرية في عام ٢٠٠٨. وأما بالنسبة لمشروع تعداد السكان، فقد تمكن الموظفون الدوليون من القيام بزيارات عشوائية عبر أنحاء البلد خلال التعداد الميداني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبدأ الصندوق أيضا تعزيز القدرة الوطنية، ولا سيما قدرة وزارة الصحة، على رصد البرامج الصحية والإشراف عليها. ونُظّمت دورات تدريبية مختلفة بشأن هذا الموضوع للموظفين الرئيسيين في وزارة الصحة في عام ٢٠٠٨.

٥٣ - وتلبية للحاجة المتمثلة في تحسين نوعية الرعاية في مجال الصحة الإنجابية والحصول عليها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعم الصندوق، في إطار شراكة مع الوكالات الأخرى، وضع مبادئ توجيهية للتدريب أثناء الخدمة وما قبلها بشأن حالات التوليد الطارئة ورعاية المواليد الجدد وبشأن تنظيم الأسرة، وإصدار قائمة بالعقاقير الرئيسية للصحة الإنجابية وإعداد حزمة تدريب للأطباء على عمليات الولادة القيصرية. وإلى جانب الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، يجري الصندوق أيضا بحوثا مشتركة عن سرطان عنق الرحم وسينشئ عيادة لتنظيم الأسرة ذات قدرات تواصل متنقلة في شمال مقاطعة فيونغان لتوفير خدمة أساسية في الصحة الإنجابية لثلاثة أقضية جبلية.

هاء - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٥٤ - لاحظت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تدفق رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يغادرونها طلبا للحماية والمساعدة والنقل/إعادة التوطين في مكان آخر قد انخفض على نحو طفيف خلال الفترة التي يشملها التقرير. غير أن ما أفيد به من تحركات ما يزال يشكل بواعث قلق عديدة، وهي: بلاغات عن تقييد شديد للحق في حرية التنقل، بما في ذلك الحق في مغادرة البلد؛ وتزايد خطر تهريب البشر والاتجار بهم، لا سيما

النساء، لأغراض البغاء و/أو الزواج القسري؛ وخرق المبدأ الأساسي بعدم الإعادة القسرية من جانب بلدان العبور؛ وبلاغات عن عقوبات شديدة في حالات العودة القسرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والسياسات المقيدة التي تطبقها بلدان العبور، وبخاصة التوقيف والاحتجاز؛ وتعذر الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، والحق في الإقامة المشروعة والحصول على الوثائق ذات الصلة (حتى بالنسبة للمقيمين لفترات طويلة)؛ وعدم توفير التسجيل و/أو التوثيق للأحداث المصيرية، وقلة الإمكانيات المتاحة لإضفاء صفة شرعية على إقامة الأطفال المولودين لوالدين مختلطي الجنسية (أحدهما من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والآخر من رعايا بلد آخر) وإجراءات الخروج المطولة التي تؤثر تأثيرا بالغ السوء على رفاه رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين ينتظرون توطينهم في بلدان ثالثة. وتتأثر النساء والأطفال غير المصحوبين بهذه المسائل على وجه الخصوص. وتواصل المفوضية تحذيراتها من أنه في حال استمرار تدهور الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتزايد هذه التحركات، فإن بلدان العبور قد تواجه صعوبات في التكيف مع الوضع بسبب قدراتها المحدودة.

خامسا – النتائج والتوصيات

٥٥ - يحث الأمين العام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على توفير ضمانات لحقوق الإنسان وكفالة إجراء إصلاحات قانونية محلية للتقيد بالتزاماتها التعاهدية الدولية.

٥٦ - ويرحب الأمين العام بالاستعراض الذي أجرته لجنة حقوق الطفل للتقريرين الدوريين الثالث والرابع اللذين قدمتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل، ويحث حكومتها على تنفيذ توصيات اللجنة كاملة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحاجة إلى تسهيل دخول وكالات الأمم المتحدة إلى البلد لكفالة توزيع متساو للمساعدة الإنسانية، ومنها المعونة الغذائية.

٥٧ - ويرى الأمين العام إنه مما يبعث على الترحيب قيام اللجنة المركزية للاتحاد الكوري لذوي الإعاقة بصياغة برنامج عمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ويأمل في أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطوات الأولى للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها.

٥٨ - ويكرر الأمين العام دعوته لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإبداء تعاونها مع آليات حقوق الإنسان من خلال ما يلي:

(أ) قبول عرض المساعدة التقنية الذي تقدمت به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما من أجل تنفيذ التوصيات التي سيتمخض عنها الاستعراض المقبل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي ستجريه آلية الاستعراض الدوري الشامل. ويُكرّر التأكيد على الدور المستقل للمفوضية، وحثّ حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إقامة حوار موضوعي وعلاقات تعاون تقني مع المفوضية. وستواصل المفوضة السامية لحقوق الإنسان العمل مع سائر وكالات الأمم المتحدة لتعزيز تمتع جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحقوق الإنسان وحمايتها.

(ب) السماح بدخول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمعنيين بالإجراءات الخاصة الأخرى من أجل الوقوف بصورة مباشرة على حالة حقوق الإنسان في البلد.

(ج) تقديم تقاريرها الدورية المتأخرة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٩ - ويحث الأمين العام سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بالتزاماتها، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، بإعمال الحق في الحصول على الغذاء الملائم، وبأن تسارع إلى وضع سلم أولويات لاستخدام مواردها على نحو يكفل الأمن الغذائي ويلبي الاحتياجات الإنسانية لسكانها من خلال تدابير عديدة، من بينها زيادة التعاون مع المجتمع الدولي في المجال الإنساني. ويجدد الأمين العام مناشدته الحكومة تخصيص موارد الميزانية الملائمة واعتماد تدابير السياسات العامة الكفيلة بزيادة فرص الحصول على الغذاء للجميع، في جميع أنحاء البلد، مع مراعاة الاحتياجات التغذوية للأطفال والنساء وغيرهم من المجموعات الضعيفة بصورة خاصة.

٦٠ - ويناشد الأمين العام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تيسر تزايد واستدامة العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال المساعدة الإنسانية، وأن تفسح المجال للقيام بعمليات الرصد في ظروف مواتية. وتواصل وكالات الأمم المتحدة أداء دور أساسي في مجالات التنمية والإنعاش وتوفير المعونة الطارئة، وبناء القدرات، وتيسير الاتصالات الدولية على الصعيد التقني في هذه المجالات.

٦١ - ويناشد الأمين العام أيضا المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بحماية حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكفالة ألا تتأثر المعونة الإنسانية على نحو سلبي بالشواغل السياسية والأمنية، كما يشجع بقوة جميع الأطراف المعنية على تيسير البيئة المواتية لمزيد من التحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان.